



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحليل واقع بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في سوريا

اسم الكاتب: د. إبراهيم العلي، د. صطوف الشيخ حسين، يحيى محمد ركاج

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4157>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 23:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



تحليل واقع بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في سوريا

* الدكتور إبراهيم العلي

** الدكتور صطوف الشيخ حسين

*** يحيى محمد ركاج

(تاریخ الإیادع 30 / 10 / 2008 . قبیل للنشر في 5/3/2009)

□ الملخص □

يُعد تواجد الجمهورية العربية السورية على قائمة المؤشرات الدولية بصورة عامة، وعلى قائمة المؤشرات الدولية للاستثمار بصورة خاصة، من أبرز الدلائل على الانفتاح الاقتصادي الموجه الذي تعيش مراحله سورياً منذ بداية القرن الحالي. كما يُعد الوقوف على عتبة هذه المؤشرات في غاية الأهمية لما تظهره من بعض نقاط القوة والضعف في اقتصاديات الدول التي تتعاطى معها، ولكونها محطة أنظار قياصرة المال والاستثمار في العالم أجمع. إلا أن بوادر الأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم في هذه الأيام، وما يبيده بعضهم من نقد وتحفظ على طرق تعامل هذه المؤشرات مع البيانات الخاصة بسوريا، يجعل من الوقف على بعض هذه المؤشرات المؤثرة على الاستثمار في سورياً أمراً ضرورياً.

وقد توصلنا في نهاية هذا البحث إلى وجود تباين واضح في تأثير هذه المؤشرات على المناخ الاستثماري في سورياً، ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات إليها .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار - مناخ الاستثمار - المؤشرات الدولية للاستثمار - مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر المخاطر القطرية (PRS) - مؤشر الشفافية الدولية.

* أستاذ - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

** مدرس - قسم إدارة العمليات ونظم المعلومات الإدارية - المعهد العالي لإدارة الأعمال - دمشق - سوريا.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

Analysis of The Reality of Some International Indicators of Investment Climate in Syria

Dr. Ibraheem Al Ali*

Dr. Satoof Al Sheikh Hussein**

Yahya M. Rakkaj***

(Received 30 / 10 / 2008. Accepted 5/3/2009)

□ ABSTRACT □

Generally, the Syrian Arab Republic's existence on the list of the International Indicators, and especially on the investment's, is one of the clearest evidences of the directed economic openness that Syria has witnessed since the beginning of this Century. And the study of these indicators is considered too important as they show the good and bad of the countries' economies that dealing with them, and for they are the focus of the finance and investment tycoons in the whole world. But the eve of the global financial crisis taking place nowadays, and the reservation and criticism of the strategies with which those indicators make the focus on some of these indicators are necessary.

We arrived, in conclusion, for obvious difference of the effect of the indicators on the Syrian investment climate, the attraction of more investment in Syria.

Keywords: Investment -investment Climate -Investment International Indicators- Economic Freedom Index -Composite Country Risk Index (PRS) -Transparency International.

* Professor, Department of Programming and Statistics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Assistant Professor, Department of Operation Management and Administrative Information Systems, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria..

*** Postgraduate Student, Department of Programming And Statistics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تُعدُّ سورية حديثة العهد بالدخول إلى العديد من المؤشرات الدولية التي تتناول محددات المناخ الاستثماري لديها، لذلك فإن الإجراءات القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستندة إلى البنية القوية للمشاريع التنموية التي تقوم بها سورية من أجل كسب ثقة المستثمر، تفقد في كثير من الأحيان أهميتها أمام عدم الإلمام الكامل بتأثير هذه المؤشرات وما هيها على اتخاذ القرار الاستثماري.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية في هذا البحث في امتصاص المؤشرات الدولية المعنية بشؤون الاستثمار لمجمل الجهد الحديثة التي تقوم بها سورية من أجل تحسين مناخها الاستثماري، ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات إليها.

أهمية البحث وأهدافه:

تبعد أهمية وأهداف البحث من مدى الإلمام الكامل بنظرية المجتمع الدولي والمستثمر الأجنبي إلى ظروف الاستثمار في سورية والبيئة المحيطة به، وذلك من أجل العمل على تغيير النظرة السائدة لمحددات الاستثمار فيها، والعمل في الوقت نفسه على خلق وإيجاد المحفزات المساعدة على جذب رؤوس الأموال للعمل فوق أراضيها.

منهجية البحث:

تم إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال عدة طرق إحصائية ملائمة للظاهرة المدروسة.

فرضيات البحث:

يمكننا تلخيص الفرضيات التي يقوم عليها هذا البحث وبالتالي:

- 1- إن العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار علاقة وثيقة.
- 2- يُعدُّ مؤشر المخاطر القطرية من أكثر المؤشرات تأثيراً على المناخ الاستثماري في سورية.
- 3- تتناقص قيمة الاستثمارات في سورية بازدياد قيمة مؤشر المخاطر القطرية.
- 4- تزداد الاستثمارات في سورية بازدياد قيمة مؤشر التنمية البشرية فيها.
- 5- إن تحسن درجة سورية على مقاييس المؤشرات الدولية للاستثمار بما فيها مؤشر الشفافية الدولية ومؤشر الكوفاس واليوروميني للمخاطر القطرية يساهم بتحسين مناخها الاستثماري.

البحوث السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة محددات المناخ الاستثماري والواقع الاستثماري في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 دون التطرق إلى المؤشرات الدولية للاستثمار، ومن هذه الدراسات:

- 1- ورقة عمل في عام 2006 للدكتور مصطفى الكفري بعنوان "مناخ ومحفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية" قدمها إلى مؤتمر البحرين بالمنامة، وتناول فيها العناصر ذات الأثر الإيجابي على مناخ الاستثمار، ثم تناول

بعد ذلك مجموعة العوامل المحفزة والمشجعة للاستثمار مع دراسة تفصيلية للمزايا والحوافز التي قدمها قانون الاستثمار رقم 10^[1].

2- أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام 2004 للباحثة منى بيطار بعنوان الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية، قدمت فيها الباحثة دراسة تفصيلية لمحددات المناخ الاستثماري بشكل عام، ثم تناولت واقع المناخ الاستثماري في سورية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتناول مكونات محددات المناخ الاستثماري من وجهة نظر الاقتصاد الكلي^[2].

3- أطروحة ماجستير بعنوان "انعكاسات قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية وتعديلاته" للباحث محمد حرز إسماعيل في عام 2002، تناول فيها الباحث مقومات المناخ الاستثماري من خلال البنية التحتية والنظام المصرفي والسوق المالية ومعدلات التضخم وأسعار الصرف والفائدة والنظام الضريبي والقانون التشريعي وحجم السوق ونظام التدريب والتعليم وتتوفر منظومة للمعلومات خلال فترة الدراسة الممتدة حتى منتصف عام 2001^[3].

4- أطروحة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد في عام 2003 بعنوان "دراسة آثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية" للباحث رامي عبد اللطيف، تناول فيها موقع سورية الجغرافي ومناخها الطبيعي وأهم الثروات الطبيعية الموجودة فيها، ثم أشار بعد ذلك للاستثمار من خلال الأطر القانونية المحفزة للاستثمار بالاعتماد على عرض بسيط للقرارات والمراسيم والقوانين الناظمة له، وتناول بعد ذلك بشكل مطول العوامل الاقتصادية المشجعة على الاستثمار بالاعتماد على دراسة البنية التحتية (النقل والمواصلات- الاتصالات- الطاقة- المدن الصناعية- التعليم) والسياسة المالية (النظام النقدي والمصرفي- النظام الضريبي- أسعار الصرف) وحجم السوق السورية(بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر الصرف الحقيقي لليرة السورية) ثم قدم في الفصول الأخرى عرضاً عام لواقع المناخ الاستثماري حسب القطاعات والأنشطة في سورية^[4].

5- بالإضافة إلى مجموعة محاضرات قدمت إلى جمعية العلوم الاقتصادية بدورات مختلفة^[5].

مصطلحات أساسية:

أ- مناخ الاستثمار: مجموعة من الظروف والأوضاع السائدة في المجتمع، والمتدخلة فيما بينها، بحيث تكون المحيط المرافق للنشاط الاستثماري، وتشكل بمجموعها جملة من العوامل الطاردة أو الجاذبة للاستثمار.

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر من معهد هيريتاج فاونديشن The Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال الأميركيين، ويضم عشرة معايير تتناول كلٍ من حرية الأعمال والتجارة والضرائب والنقد والاستثمار والمالية والتحرر من القيود الحكومية، وحرية العمل وحماية الملكية الخاصة والفكرية والتحرر من الفساد، ويسخدم كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتتراوح قيمته بين الصفر (حرية اقتصادية معنوية) والمائة (حرية اقتصادية مطلقة)، وأحياناً بين الصفر والعشرة، وتدل قيمة المؤشر على بيانات السنة السابقة لإعداد التقرير^[6].

ت- المؤشر المركب للمخاطر القطبية: وهو دليل شهري يصدر عن مجموعة بي آر إس (PRS) ويُستند فيه إلى ثلاثة مؤشرات مساعدة تتناول المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية بما فيها من استقرار الحكومة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وخريطة الاستثمار، ووجود نزاعات داخلية وخارجية واضطرابات عرقية، ودور الجيش والدين

في السياسة وسيادة القانون، ومصداقية الممارسات الديموقراطية ونوعية البيروقراطية الموجودة، ونسبة كلِّ من الدين الخارجي والميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي، ونسبة أعباء الدين إلى إجمالي الصادرات، ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، وكذلك الفترة الزمنية الالزمة التي تستطيع فيها الواردات أن تغطي احتياجات الدولة والتي تُحسب بالأشهر، واستقرار سعر الصرف، ومعدل التضخم، ونصيب الفرد من النمو الاقتصادي الحقيقي، بالإضافة إلى نسبة توازن ميزانية الحكومة، ووضع ميزان الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة العامة للمؤشر بين الصفر والمائة، بحيث تتحفظ درجة المخاطرة مع ارتفاع قيمة المؤشر^[7].

ثـ- **مؤشر اليورميوني للمخاطر القطرية**: وهو مؤشر يصدر عن مجلة اليورميوني euromoney بمعدل مرتين في العام، ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويكون من تسعه عناصر مختلفة الوزن والتأثير في مقياس المؤشر، وهي:

- 2- الأداء الاقتصادي
 - 4- الديون المتعثرة
 - 6- الأسواق الرأسمالية
 - 8- مؤشر المديونية
 - 1- المخاطر السياسية
 - 3- معدل الخصم عند التنازل
 - 5- توافر التمويل المصرفي الطويل الأجل
 - 7- التقييم الائتماني للفطر
 - 9- توافر التمويل المصرفيقصير الأجل
- وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والمائة^[8].

جـ- **مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية**: يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة العالمية، ويقيس المخاطر المتعلقة بقدرة الدولة على السداد الناجمة عن التأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية بالاستناد إلى عدة مؤشرات فرعية تشمل المخاطر السياسية وانخفاض رصيد النقد الأجنبي ومدى تغطية الرصيد النقدي للدولة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وأالية السداد للالتزامات المالية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى قدرة القطاع المصرفى على مواجهة الأزمات النمطية المعتمدة، وتدرج الدول في هذا المؤشر ضمن أربع مستويات للمشاريع الاستثمارية هي: A1- A2- A3- A4 [9].

حـ- **دليل التنمية البشرية**: هو تقرير سنوي يصدر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتمد على ثلاثة معايير في تقييمه للدول ضمن توفر البيانات عن هذه الدول وهي العمر المتوقع عند الولادة، والمقدرة على القراءة والكتابة، ومتوسط الدخل الفردي، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد^[10]، وقد اعتمدنا في هذا البحث على وضع قيم المؤشر كنسبة مئوية من أجل البحث.

خـ- **مؤشر الشفافية**: يصدر مؤشر الشفافية (النظرة للفساد) عن منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي منذ عام 1995 ، ويرصد درجة الفساد وفقاً لاستقصاءات وتقييمات رجال الأعمال والمحليين والاقتصاديين، ويشترط إجراء ثلاثة مسوحات على الأقل في الدولة قيد الدراسة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين عشر درجات (أعلى درجة للشفافية) و صفر (فاسد جداً)، وتعبر قيمة المؤشر عن وضع الدولة في العام الذي يصدر به التقرير^[11]، وقد اعتمدنا في هذا البحث المقياس كنسبة مئوية.

أولاًً: محددات المناخ الاستثماري في سوريا:

بالنظر إلى تجارب الاستثمار في دول العالم الحديث نجد أن السياسات الاستثمارية لهذه الدول سعت إلى إيجاد مناخ استثماري جيد عن طريق فلسفة معينة تنتهجها الدولة بالاعتماد على مجموعة القوانين والسياسات واللوائح والإجراءات التي تغطي الجانب الاقتصادي والسياسي والقانوني والإداري، وتحظى بدرجة تأثير في ثقة المستثمر من أجل توجيهه استثماره إلى بلد أو مكان معين دون غيره، ويشير التقرير الاقتصادي في إفريقيا عام 2006 المستند إلى تقرير البنك الدولي، إلى أن توافر مناخ استثماري جيد يقوم على حرية السوق والاستقرار السياسي والأمني وحقوق الملكية وفعالية النظام الضريبي وتوفّر البنية التحتية والأسواق المالية وأسواق العمل والقوى العاملة الماهرة وتقليل الروتين ومكافحة الفساد، يساعد على تنمية الاستثمارات المحلية ويحقق نمو اقتصادي فعال، ويعتبر مؤشراً جيداً لجذب الاستثمار الأجنبي^[12]، كما تشير إحدى الدراسات الميدانية أيضاً إلى أن المستثمر الذي يرغب في تنفيذ مشروع معين يهتم أولاً بعد الاستقرار السياسي_ بالنظام المالي المعول به، ثم القوانين والأنظمة النافذة في البلد، والتعيّنات والروتين ومشاريع البنية التحتية القائمة^[13]. وفيما يلي بعض محددات المناخ الاستثماري في سوريا:

1- العامل الجيوسياسي: تتبع أهمية العامل الجيوسياسي من أهمية تكامل عالمي السياسة والجغرافية وتأثيرهم على المناخ الاستثماري، حيث تقع الجمهورية العربية السورية في القسم الآسيوي من قلب العالم القديم مجاورة لأربع دول عربية وواحدة أجنبية ذات إرث حضاري إسلامي، ونُطِلَ على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من خلال منفذين رئيسين وشريط ساحلي يبلغ طوله 183كم، مما يجعل منها البوابة الرئيسة للعالم على قارة آسيا، ومركزاً تجارياً وحضارياً هاماً، ونقطة تواصل هامة بين الشرق والغرب.

وتميز الجمهورية العربية السورية بوحدة تضاريسية هادئة ومنبسطة، ووحدة مناخية متميزة، وترى خصبة صالحة لمعظم أنواع الزراعات، وتتميز أيضاً بوجود أهم مصادر الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والفوسفات والملح الصخري والحديد الإسفنجي وغيرها، مما يعطيها انطباعاً أولياً واضحاً عن هيكل الاستثمارات العاملة فيها.

كما يعتبر الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده سوريا منذ سبعينيات القرن الماضي حتى وقتنا الراهن نموذجاً يُحتذى به على مستوى دول الجوار بشكل خاص، وعلى مستوى دول العالم قاطبة. بحيث استطاع هذا الاستقرار امتصاص أثر الأحداث الكارثية التي حلّت بالمنطقة المحيطة بسوريا، ابتداءً من غزو العراق المترافق مع التصعيد الأمريكي في المنطقة، مروراً بتموجات هاجس السلام وال الحرب مع الكيان الصهيوني(إسرائيل)، ومجازر هذا الكيان في فلسطين، وصولاً إلى توثر الوضع في لبنان. فلم تشر تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية رغم هذه الأحداث- إلى أثرٍ سلبيٍّ بارزٍ على المناخ الاستثماري في سوريا، كما لم يتراجع تصنيف سوريا وفقاً لمؤشر المخاطر القطبية المركب إلا بمقدار 61% فقط^[14]، في حين تزايدت في الوقت نفسه حصتها من الاستثمارات الأجنبية كبلد مضيف للاستثمار بما يعادل 1.41 و 1.32 مرة على التوالي خلال عامي 2004-2005^[15]، لذلك يمكننا أن ننسب هذا التراجع في مؤشر المخاطر القطبية -الذي يعطي أهمية لوجود نزاعات خارجية وداخلية أكثر من سيادة القانون والنظام- إلى مجمل التوترات التي تشهدها دول جوار سوريا كالعراق وفلسطين ولبنان، وخاصة مع صحة المقوله السائدة بأن الحروب توسيع نطاق العنف ولا تنهيها. كما يمكننا من جانب آخر أيضاً اعتبار الموقع الجيوسياسي لسوريا أحد عوامل تخفيض تكلفة المشاريع الاستثمارية فيها.

2- النظام القانوني والقضائي وحقوق الملكية الخاصة: ينص دستور الجمهورية العربية السورية من أن السيادة ملك للشعب، وله أيضاً ملكية الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات التي تقيمها الدولة وتتولى استثمارها أو تشرف على إدارتها، كما ينص على أن الممتلكات الخاصة هي ممتلكات فردية يحفظها القانون، فلا

تتعارض مع خطة الدولة التنموية - رغم ما تخلفه التنمية من مشكلات بطيئتها- ولا تنصار إلا بموجب حكم قضائي ولقاء تعويض عادل وفقاً لمصادر التشريع الإسلامي، ويتولى السلطة التشريعية في البلاد مجلس منتخب من قبل الشعب -مجلس الشعب-، يمارس مهامه في ضوء استقلال السلطة القضائية والقضاة، ويقوم باقرار القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية مع الدول الأخرى^[16].

وقد عملت الحكومات السورية على تهيئه مناخ جيد للاستثمار من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت بعمود وظروف مختلفة، كان أبرزها القانون رقم 10 لعام 1991، وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000، والمرسوم رقم 40 لعام 2003 المتعلق بنظام استثمار المناطق الحرة في سوريا، ثم أخيراً المرسومين رقم 8 و 9 لعام 2007، لكن طول الفترة الزمنية الازمة للفصل في الداعوى، وعدم وضوح وكفاية اللوائح التقىيرية لقوانين الاستثمار، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات التي يتطلبها تسجيل الملكية وبعد النشاط التجاري، تُعدُّ جميعها من أبرز الأسباب التي تترك أثراً سلبياً على المناخ الاستثماري في سوريا، والتي تجعل ترتيب سوريا في الوقت نفسه- متأخراً على قائمة مؤشر سهولة أداء الأعمال.

3- العائد الاستثماري: يفسر انخفاض العائد الاستثماري في سوريا إلى الزيادة المتأرجحة في عرض السلع والخدمات، وتذبذب الصادرات المتزافق مع تدني نسبة الاستفادة من الطاقة الإنتاجية، وتأرجح القوة الشرائية للعملة الوطنية. حيث انخفضت قيمة الصادرات بـ 301553 مليون ليرات السورية من 265039 في عام 2002 إلى 579034 في عام 2007. وترافق ذلك في الوقت نفسه مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 903944 مليون ليرة في عام 2000 إلى (1038421 و 288001) مليون ليرة سوريا في عامي 2004 - 2007، وازداد أيضاً المتاح من السلع والخدمات من 1494272 مليون ليرة سوريا عام 2000 إلى 2286082 مليون ليرة سوريا في عام 2007 بالأمساع الثابتة لعام 2000^[17].

4- البنية التحتية والتكنولوجيا: أشار الدكتور محمد العمادي -وزير اقتصاد سابق في سوريا- إلى أن انخفاض مستوى الخدمات في المناطق يرفع من تكلفة الاستثمار بشكل عام والاستثمار الصناعي على وجه الخصوص، مما يدفع بالمستثمر إما إلى العدول عن الاستثمار، أو تغيير المنطقة إلى منطقة أكثر تخدماً، أو أن يختار مكاناً آخر أقل تخدماً ومن ثم يقوم بتخديمه على نفقته لترتفع -على أدنى تقدير- التكلفة الاستثمارية للمشروع بمقدار تكلفة التخديم^[18]. وقد أدركـت سوريا هذا الأمر منذ سبعينيات القرن الماضي من خلال نشاطٍ واضحٍ تجلـى بشكل ملموس في العديد من الإنجازات والمشاريع المنفذة على أرض الواقع، وأنبعـتها بوـثـة نوعـة في مجال التـكنـولوجـيا والـاتـصالـات والمـعلومـاتـية، حيث ازدادـت مـسـافـة الـطـرق المستـخدـمة في إجمـالـي الـقطـر من 11687 كـم في عام 1970 لـتصـبـحـ 33453 كـمـ عام 1990، وـ48767 كـمـ عام 2004 وـ55041 كـمـ في عام 2007، والأـمـرـ نفسهـ بالـنـسـبةـ للـبـواـخرـ الدـاخـلـةـ إلىـ موـانـئـ الـقـطـرـ والـطـائـرـاتـ الـهـابـطـةـ فيـ مـطـارـاتـهـ،ـ وكـذـاكـ المـسـتـهـلـكـ منـ مـيـاهـ الشـربـ وـالـطاـقةـ الـكـهـرـيـائـيـةـ^[17]ـ،ـ كماـ أـحـدـثـتـ منـاطـقـ حـرـةـ جـديـدةـ بـإـضـافـةـ إـلـىـ الـمنـاطـقـ الـقـائـمـةـ فـأـصـحـتـ حـتـىـ عـامـ 2005ـ إـحدـىـ عـشـرـ مـنـطـقـةـ حـرـةـ،ـ سـاـهـمـتـ خـلـالـ الأـعـوـامـ الـثـلـاثـةـ الـأـخـيـرـةـ بـإـنشـاءـ 70ـ مـشـرـوـعـ^[19]ـ.ـ وـفـيـ مـجـالـ الـقـانـونـ وـالـاتـصالـاتـ،ـ فـقـدـ شـهـدـتـ سـورـيـةـ اـرـتـقـاعـاـ فيـ نـسـبةـ مـنـ يـسـتـخـدـمـونـ الـهـوـاـنـفـ الـثـابـتـةـ مـنـ 4.38ـ%ـ عـامـ 1990ـ إـلـىـ 15.24ـ%ـ فـيـ عـامـ 2006ـ،ـ مـعـ اـرـبـادـ وـاضـحـ فـيـ كـمـ وـنـوـعـ هـذـهـ خـدـمـاتـ،ـ وـأـصـبـحـتـ نـسـبةـ مـنـ يـسـتـخـدـمـونـ الـهـوـاـنـفـ الـخـلـوـيـةـ 15.49ـ%ـ فـيـ عـامـ 2006ـ أـيـضـاـ (ـرـغـمـ أـنـ الـهـاـنـفـ الـخـلـوـيـ حـدـيـثـ الـعـهـدـ نـسـبـيـاـ)،ـ كـمـ اـرـقـعـ عـدـدـ مـسـتـخـدـمـيـ الـاـنـتـرـنـتـ فـيـ عـامـ 2006ـ لـيـصـبـحـ قـرـابةـ 800000ـ مـسـتـخـدـمـ بـنـسـبةـ 4.39ـ%ـ مـنـ خـلـالـ إـحدـىـ عـشـرـ مـزـودـ خـدـمـةـ،ـ وـ600000ـ جـهـازـ حـاسـوبـ^[20]ـ.ـ إـلـاـ أـنـ مـسـاـهـمـةـ الـبـنـيـةـ التـحـتـيـةـ فـيـ سـورـيـةـ

في تنمية مناخ الاستثمار -رغم التحسن والتطور الملحوظ الذي شهدته في الفترة الماضية- بقيت أقل من مساهمتها في الدول الأخرى المجاورة لها على أقل تقدير، لما أحدهه الفساد من رفع لتكلفة المشاريع المقاومة وتتأخر تشغيلها ووضعها بالخدمة، ناهيك عن مدى جودة التنفيذ، بالإضافة إلى الإستراتيجية التي يقوم عليها إنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة التي لم تستطع مواكبة العولمة الاقتصادية وحرية التجارة، فنجد اقتراح لنقل المشاريع القائمة في دمشق إلى المناطق الصناعية المحدثة في تجمعات مستقلة، دون النظر إلى تكلفة نقلها، والتي قد تقارب في بعض المشاريع تكلفة إنشاء مدينة صناعية جديدة، وكذلك تأخر إنشاء العناقيد الصناعية، والتأخير في تقديم الأماكن السياحية مما ساهم في انتشار أنشطة الظل والتوزع العشوائي للتجمعات المهنية في ظل غياب أو تأخر إقامة المشاريع المدروسة.

5- سعر الصرف: خضع سعر الصرف بأنواعه المختلفة في سورية إلى سيطرة الحكومات التي تعاقبت على حكمها، وقد استطاعت هذه الحكومات أن تتحقق من خلال تغير سعره مقارنة بالدولار في فترتي الثمانينيات والتسعينيات -من 3.9 ل.س لكل دولار أمريكي إلى 11.2- نمو في الناتج المحلي الإجمالي، ثم حافظت بعد ذلك على سعره 11.2 ل.س لكل دولار أمريكي طيلة فترة التسعينيات تقريباً، ومن ثم ارتفع في السنوات الأخيرة إلى ما يقارب سعره الحقيقي في السوق ودول الجوار، حيث بلغ سعر الصرف وفقاً لدول الجوار -وهو سعر المبادلات للاستثمار- قرابة 42.5 ل.س للدولار الأمريكي في عام 1995، و46.3 في عام 2000، و48.6 في عام 2004، في حين كان السعر الحر 52.2 ل.س في عام 2004^[17]، وقد عكس مؤشر التوازن الخارجي السيطرة الحكومية على سعر الصرف، فلاحظ أن نسبة الفائض في مؤشر التوازن الخارجي قد انخفضت خلال الأعوام 2002-2003-2004 ثم تحولت فيما بعد إلى عجز في أعوام 2005-2006-2007^[14]، ويمكننا تقسيم هذا التحول في سعر الصرف، ومن ثم في قيمة المؤشر في الغالب -بأنه أثر للتحويلات الجارية من الخارج.

6- سعر الفائدة: ساهم الجمود الطويل نسبياً لأسعار الفائدة وما رافقه من تضخم في ظل غياب سوق للأوراق المالية في تضاؤل القدرة الحقيقة لرؤوس الأموال وتأكلها، مما أضعف كفاعتها الاستثمارية، وأفقدها الدور المؤثر في دعم وتحسين المناخ الاستثماري في سورية. وقد عمدت الحكومة السورية ممثلة بمجلس النقد والتسليف الذي يتبع لرئاسة مجلس الوزراء إلى تخفيض معدل الفائدة في الفترات الماضية مع السماح لإدارة المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى مقداره 1% من أجل زيادة التوظيفات المثمرة وتمويل المشاريع الإنتاجية، لكن غياب الفرص الاستثمارية المطلوبة وانعدام بدائل الاستثمار، وما رافقها من فرض ضريبة بنسبة 7.5% على 20% من عائدات الإيداعات المصرفية^[21]، حال دون تحقيق ذلك، وسماهم في الوقت نفسه في استهلاك مدخلات ذوي الدخل المحدودة، وتحويلها إلى دعم جوانب الدخل المعيشي لهم، الأمر الذي ساهم في حدوث تراجع عام في عائداتهم.

7- معدلات التضخم: تختلف أرقام معدلات التضخم في سورية وتنقسم فيما بينها باختلاف الجهة التي تصدرها، إذ تشير التقارير الصادرة عن مؤسسات المؤشرات الدولية إلى أن معدلات التضخم في سورية وصلت إلى (6.5 و 8.5)% خلال الفترة 2003-2006^[6]، وهو أحد العوامل الذي يساهم -بشكل ضئلي- في تراجع سورية على قائمة مؤشرات الحرية الاقتصادية. بينما تشير تقارير دولية أخرى إلى أن سورية تمكنت من تخفيض معدل التضخم في الفترات الماضية من 15.3% عام 1994 إلى 1% عام 2002، ولكنها لم تستطع المحافظة عليه لفترة طويلة نسبياً، حيث ارتفع مجدداً إلى 4.6% في عام 2004^[22]، نتيجة الضغوط التضخمية التي أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل الليرة السورية، والذي نجم عنه أيضاً ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج بالعملة المحلية، الأمر الذي يمكن أن نعدّ سمة متضادة تتميز بها بعض الاقتصاديات الأكثر تنوعاً كالاقتصاد السوري^[23].

8- النظام المصرفي والسوق المالية: رغم امتياز الجمهورية العربية السورية في الفترات الماضية بوجود مصرف تجاري واحد وبعض المصارف التخصصية الأخرى، والتي تخضع بكمالها لإشراف المصرف المركزي، إلا أنها لم تستطع بلوغ المناخ الاستثماري الذي يجعلها في مصاف الدول الاستثمارية الكبرى، ولعل السبب الأبرز في ذلك يتجلى في غياب سوق الأوراق المالية عن الساحة الاقتصادية السورية من جهة، ولأن المؤسسات الدولية تعطي أهمية للمصارف الخاصة والمصارف الأجنبية أكثر من المصارف المحلية العاملة بالدولة من جهة أخرى، مما ساهم بانتشار فاضح لظاهرة جامعي الأموال غير الشرعيين على المستوى المحلي، وجود دلالات لتهريب الأموال على المستوى الدولي. الأمر الذي أوجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهدف إلى جذب القطاع الخاص للاستثمار بال المجال المصرفي، من خلال منح تسهيلات كبيرة للعمل المصرفي في البلاد، رافقها تعديلات على قانون الضرائب، وتأهيل الكفاءات الإدارية أكاديمياً ومهنياً، والتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وقد توجت هذه الإجراءات مؤخراً بطرح أسهم المصارف الإسلامية للاكتتاب العام في نهاية عام 2006. لكن ضعف الرقابة المحاسبية المطبقة على الشركات، وغياب المعايير الدولية للمحاسبة، وتأخر استثمار مكاتب التدقيق المحاسبي والمصارف الخاصة، وتأخر عملية الإصلاح الاقتصادي، وقصر فترة ممارسة المصارف الخاصة لنشاطها، بالإضافة إلى الظروف الدولية التي أحاطت بسوريا في الفترة الماضية من جهة أخرى، قد أسهموا جميعاً بامتصاص الإصلاحات التي قامت بها سوريا، ومن ثم تأثر إعلان قيام سوق دمشق للأوراق المالية، وأسهموا أيضاً في تراجع قيمة المؤشر السوري للسياسية المالية على القائمة الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية من 30% وفق تقرير عام 2006، إلى 10% في تقريري أعوام 2007 و2008^[6].

9- النظام الضريبي: يأخذ النظام الضريبي في سوريا موقع القطبين المتواجهين بالنسبة للمناخ الاستثماري، ويتجلى ذلك واضحاً في مكوناته المعمول بها في سوريا خلال سنوات الدراسة، إذ تُعد الضريبة مورداً سيادياً هاماً بالنسبة إليها، ومع ذلك فقد قامت سوريا بالتراجع عن سياسة الإعفاءات السابقة للضرائب، وتقديم إعفاءات استثمارية ضريبية جديدة ترتبط بشكل عملي بتشجيع الاستثمار والتشغيل، كما قامت بإصدار قانونين للتهرب والإزدواج الضريبي، وتوجتها بصدور المرسوم رقم 8 لعام 2007 المتعلق بالاستثمار، وقد أشار تقرير صادر عن مركز دراسات مؤشرات الحرية الاقتصادية بأن سوريا تمتاز بانخفاض الشريحة العليا لضرائب الدخل، وتمتاز أيضاً بأن لديها ضريبة معتدلة على الشركات، وأن المعدل العام للضريبة فيها منخفض^[6]. الأمر الذي يرفع من درجة الخطر الذي يهدد نظامها الضريبي السيادي في المستقبل، ويشكل أحد العوائق التي تمنع الاستثمار في العديد من القطاعات الحيوية والإنسانية. ومن جهة أخرى، فإن هذه الإجراءات التي استطاعت من خلالها سوريا أن تحرز تأثيراً ملحوظاً على ترتيبها بين الدول التي شملتها قائمة مؤشر الحرية الاقتصادية، لم تستطع أن تضع سوريا في قائمة الدول المشجعة للتجارة الإلكترونية الآخذة بالتزايد مع تطورات الأوضاع العالمية، حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد عدد مستخدمي الانترنت بين الأفراد والمنشآت، لتصل نسبة من يستخدمون الحواسيب الشخصية في سوريا في العمل بين المنشآت قرابة 37.5% في عام 2005، ونسبة من يستخدمون الانترنت أيضاً قرابة 60% في العام نفسه^[17].

10- حجم السوق وقدرتها: يتوقف نجاح أو فشل أي مشروع على قدرته التنافسية في البقاء والاستقرار بالسوق، بما تمثله هذه السوق من قوى حية ذات أنماط استهلاكية متعددة، تخضع في أحد جوانبها لاعتبارات مجموعة من العوامل المختلفة كدرجة التحضر والمركز السكاني وغيرها، وتخضع من الجانب الآخر لاعتبارات الدخل القومي الممثل الأقوى للقدرة الشرائية والطلب الفعال. وهو ما ينطبق على كافة الأنشطة في جميع المجتمعات، بما فيها المجتمع

السوري الذي تبرز تأثيرات الجانب الأول عليه بوضوح وبالنقيضين السلبي والإيجابي من خلال عدد السكان وتوزعهم وكثافتهم ومقدار استهلاكم الذي يخضع إلى اعتبارات الدخل والتعليم والصحة ووسائل الرفاهية والخدمات الأخرى المقدمة إليهم، إذ يبلغ عدد سكان سوريا 13.782 مليون نسمة وفق تعداد عام 1994 و 17.793 مليون في عام 2004، و 18.137 مليون و 19.172 مليون في عام 2007 وفق تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، بينما تبلغ نسبة المشتغلين في أعوام 1994 - 2004 على التوالي 23.81% - 24.36% - 25.80% - 20.4%، ويتناقضى 13.57% منهم في عامي 2004 - 2007 أجرًا شهرياً مقداره 5000 ل.س وما دون [17، 2]. أما تأثيرات العامل الثاني فيمكن الإشارة إليها من خلال ما تشير إليه دراسة أممية عن الفقر في سوريا، حيث تشير إلى أن 11.4% من السكان لم يتمكنوا من تعطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية في موسم 2003/2004 [24]، و 50% منهم أيضاً ينفق قرابة 25% فقط من إجمالي الإنفاق الأسري [25]، وهو ما يمكن أن نرجعه إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة، ومحافظة الرواتب والأجور على نسبتها من الدخل القومي، وتراجع حصة الفرد من الاستهلاك الخاص [26]، وتراجع القوة الشرائية الحقيقة للعملة السورية، والذي بالضرورة يمكن إرجاعه إلى ربط الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية (الدولار)، وعجز النظام المغربي عن لعب دور نشط في الاستثمار والتمويل.

11- نظام التعليم والتدريب والتأهيل: حظي التعليم في سوريا باهتمام جميع الحكومات التي توالت على الحكم فيها، انطلاقاً مما نص عليه الدستور من التزامه بضمان حق التعليم لجميع الأفراد ومجانيته [16]، وصولاً إلى مدى متقدم بين الدول العربية على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي. إلا أن كفاءة النظام التعليمي والعائد المتوقع من العملية التعليمية كان دون الطموح، ولم ترق إلى المستوى المأمول [27]، كما أن الجهود المبذولة في مجال التعليم لم تستطع تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية، مما أنتج خللاً بارزاً في التركيبة الاجتماعية لسوق العمل، حيث امتهن العديد من أصحاب المؤهلات العلمية أعمال لا تتطلب أي خبرة علمية أو دراسية. ناهيك من أن الظروف الصعبة التي مرت بها سوريا في فترة الثمانينيات من القرن الماضي قد دعمت هذه الظاهرة، فيما استمر أسلوب التقليد المعتمد في معظم مراحل التعليم في العصر الحديث في إحداث اختلالات في كفاءة الخريجين أنفسهم، مما أسهم وبشكل رئيس في حدوث فجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات المناخ الاستثماري الحديث. ونكتفي بالدلالة على فشل العملية التعليمية في دعم بيئة المناخ الاستثماري في سوريا، بأن تشير إلى أن عدد المهاجرين من علماها خلال الخمسين سنة الماضية من مختلف الاختصاصات بلغ 315625 شخصاً موزعين على مختلف دول العالم [27].

12- توافر منظومة للمعلومات: يُعد توفر قاعدة للبيانات الاقتصادية والاجتماعية المفتاح الرئيس لأي نشاط في السوق، وهي المهمة الملقاة على عائق المكتب المركزي للإحصاء في سوريا بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة والوزارات المختصة، حيث تقوم رئاسة مجلس الوزراء من خلال التنسيق بين وزارة الاقتصاد والهيئة العليا للاستثمار في سوريا (مكتب الاستثمار سابقاً) بإصدار تقارير دورية عن الاستثمارات العاملة في سوريا من مختلف الجوانب، كما يتناول أيضاً مكتب الإحصاء بعض مؤشرات الوضع العام للاستثمار في سوريا. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البيانات التي تقدمها هذه الهيئات في سوريا لا يزال ينقصها بعض العوامل التي لا تقدرها قيمتها فقط، بل تقدرها أيضاً أهمية توافرها من حيث الزمن والشفافية ودقة التقديرات والمسوح، حيث يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية إلى أن تغطية المعلومات الإنثانية في سوريا مدعوم [14]، كما لم يتتوفر أية معطيات عن البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي سوى بيانات مقارنة بين عامي 1981 و 1983، وقد تم الحصول عليها من دول هيئة مساعدات التنمية، كما تم -

بالاعتماد عليهـاـ وضـع تـقـديرات الاـسـتـثـمـار الأـجـنبـي فـي سـوـرـيـة حـتـى عام 2003^[14]، وهو تاريخ أول مسح ميداني حديث وشامل للاستثمارات الأجنبية في سوريا.

13 - تبسيط الإجراءات الإدارية: على الرغم من كل التسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية في مجال الاستثمار، إلا أنها تحتل في عام 2005 في مؤشرات المجتمع الدولي المرتبة 135، والمرتبة 130 في عام 2006 من أصل 175 دولة شملها المؤشر، حيث تحتاج إلى 47 يوماً و12 إجراء من أجل تأسيس المشاريع، وتحتاج كل عملية تصدير إلى قرابة 49 يوماً يتم خلالها تجهيز 12 وثيقة تحمل 19 توقيعاً، أما عملية الاستيراد فتحتاج إلى 18 وثيقة بـ747 توقيعاً وتستغرق قرابة 63 يوماً، وفي مجال الشفافية ومحاربة الفساد فإن قيمة المؤشر في سوريا تتأرجح بين تقدم وتراجع، حيث أحرزت تقدماً ملحوظاً في هذا لمجال لتحتل المرتبة 70 من أصل 159 دولة في عام 2006 متقدمة من المرتبة 71 من بين 146 دولة، ثم تراجعت في عام 2007 لتصبح قيمة المؤشر 2.4 وتحتل المرتبة 138 مكرر بين الدول، كما تتباوا سوريا مرتبة متوسطة في مؤشر الحرية الاقتصادية بمعدل 48.2% وتحتل المرتبة 142 من أصل 161 دولة في عام 2006^{[11][6][28]}.

14 - الإعلام والانفتاح على الاستثمارات الخارجية: قامت سوريا بالفترة الأخيرة بجهود رائدة في مجال الحملات الترويجية والإعلامية الهدافـة إـلـى كـسـبـ ثـقةـ المستـثـمـرـ المـحـليـ والأـجـنبـيـ منـ خـالـ مـجـمـوعـةـ منـ النـدوـاتـ والـمـحـاضـراتـ وـالـورـشـ وـالـمعـارـضـ الدـولـيـةـ وـالـمـلـحـلـيـةـ، وـالـاـنـقـاـقـيـاتـ المـبـرـمـةـ معـ الدـوـلـ الـأـخـرـىـ، فـشـارـكـتـ فـيـ كـافـةـ الـحـمـلـاتـ التـرـوـيـجـيـةـ الـتـيـ قـامـتـ فـيـ عـامـ 2005ـ، وـشـارـكـتـ فـيـ عـامـ 2004ـ وـ2003ـ بـ54ـ مـعـرـضاـ تـمـ تـنـظـيمـهـاـ فـيـ دـوـلـ عـرـبـيـةـ وـأـجـنبـيـةـ، وـنـظـمـتـ عـلـىـ أـرـاضـيـهـ 3ـ فـعـالـيـاتـ تـرـوـيـجـيـةـ خـالـ الـعـامـ 2005ـ وـ7ـ فـعـالـيـاتـ فـيـ عـامـ 2006ـ، وـ16ـ فـعـالـيـةـ فـيـ عـامـ 2007ـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـعـدـيدـ مـنـ الـبـرـوـتـوكـولـاتـ وـالـاـنـقـاـقـيـاتـ الثـانـيـةـ الـمـبـرـمـةـ معـ دـوـلـ عـرـبـيـةـ وـأـجـنبـيـةـ صـدـيقـةـ^[14]ـ، إـلـاـ أنـ التـرـوـيـجـ لـلـاسـتـثـمـارـ يـخـتـلـ فـعـلـهـ عـنـ التـرـوـيـجـ لـأـيـ سـلـعـةـ أـخـرـىـ، فـلـاـ يـنـطـبـقـ عـلـيـهـ بـدـقـةـ أـنـ يـصـبـحـ (ـاـسـمـ السـلـعـةـ وـالـإـلـاعـانـ عـنـهـ بـدـيـلـاـ لـجـوـدـةـ السـلـعـةـ ذـاتـهـ، أـوـ حـتـىـ بـدـيـلـاـ لـهـ)^[29]ـ. إـذـاـ أـرـادـتـ سـوـرـيـةـ أـنـ تـحـقـقـ اـسـتـمـارـيـةـ وـاسـتـدـامـةـ فـيـ اـسـتـثـمـارـهـاـ، عـلـيـهـاـ أـنـ تـقـبـضـ عـلـىـ عـصـاـ اـسـتـثـمـارـ مـنـ طـرـفـيهـاـ:ـ التـرـوـيـجـ وـالـكـفـاءـةـ.

ثـانـيـاـ: وـاقـعـ بـعـضـ الـمـؤـشـرـاتـ الدـولـيـةـ لـلـاسـتـثـمـارـ فـيـ سـوـرـيـةـ:

تـُعـدـ الـمـؤـشـرـاتـ الدـولـيـةـ لـلـاسـتـثـمـارـ مـنـ الـمـؤـشـرـاتـ الـمـسـاعـدـةـ فـيـ تـحـدـيدـ وـضـعـ كـلـ دـوـلـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـسـتـثـمـرـينـ، وـالـنـوـاقـصـ الـتـيـ تعـانـيـ مـنـهـاـ هـذـهـ دـوـلـ مـقـارـنـةـ بـالـدـوـلـ الـأـخـرـىـ، حـيـثـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـزـوـيـدـ الـمـسـتـثـمـرـينـ بـمـعـلـومـاتـ رـقـمـيـةـ تـسـاعـدـهـمـ فـيـ اـتـخـاذـ قـرـاراتـهـمـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـمارـسـةـ النـشـاطـ الـاـقـتـصـاديـ، وـقـدـ وـقـتـ الـدـرـاسـاتـ الـإـحـصـائـيـهـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ هـذـهـ الـمـؤـشـرـاتـ وـبـيـنـ مـقـدـارـ ماـ تـجـذـبـهـ مـنـ اـسـتـثـمـارـ الـأـجـنبـيـ منـ نـاحـيـةـ^[30]ـ، وـتـزـيـدـ اـسـتـثـمـارـاتـ الـتـنـموـيـةـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرـىـ، وـفـيـماـ يـلـيـ جـوـلـ يـبـيـنـ فـيـ هـذـهـ الـمـؤـشـرـاتـ فـيـ سـوـرـيـةـ وـقـيـمةـ اـسـتـثـمـارـ بـأـسـعـارـ عـامـ 2000ـ الثـابـتـةـ:

الجدول رقم (1) يبيـنـ قـيـمةـ الـمـؤـشـرـاتـ الدـولـيـةـ لـلـاسـتـثـمـارـ فـيـ سـوـرـيـةـ وـالـاسـتـثـمـارـ (ـبـالـأـسـعـارـ الـثـابـتـةـ لـعـامـ 2000ـ) الـمـصـدرـ:ـ^{[31][14][11][10][9][8][7][6]}

المؤشرات	الأعوام						
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مؤشر الحرية الاقتصادية	46.57	48.11	50.95	46.42	40.59	41.32	36.29
المؤشر المركب للمخاطر القطبية	67.5	67.5	67.8	68.8	70.3	69.8	71.5
مؤشر كوفاس للمخاطر القطبية	c	c	c	c	c	c	c

-	35.79	31.87	34.7	33.46	36.53	36.41	مؤشر الاليورميسي للمخاطر القطرية
-	-	72.4	71.6	68.5	69.1	68.5	دليل التنمية البشرية
24	29	34	34	34	-	-	مؤشر الشفافية ومدركات الفساد
-	315232	303129	281419	234818	196387	178148	الاستثمار (بالملايين)

ملاحظة: لم نتمكن من الحصول على جميع قيم المؤشرات من مواقعها الرسمية بسبب بعض القيود المفروضة على الموقع، لذلك أخذنا بعض القيم من تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، وهي متوافقة تماماً مع قيم الأعوام التي حصلنا عليها من الواقع في فترات مختلفة، والرمز (-) يشير إلى عدم توفر البيانات. وقد تم كتابة قيمة المؤشرات وفق الرقمن بعد الفاصلة كنسبة مئوية لتسهيل المقارنات

النتائج والمناقشة:

من قراءة محتويات الجدول السابق، وبالاعتماد على ترتيب سوريا بين الدول التي شملت بالمؤشرات السابقة كما وردت في الواقع الإلكتروني الرسمي لهذه المؤشرات، وفي تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، نلاحظ ما يلي:

1- إن سوريا لم تحرز مركزاً متقدماً بين الدول التي شملتها هذه المؤشرات خلال السنوات المدروسة، حيث تراوح ترتيبها صعوداً وهبوطاً وفقاً لمكونات المؤشر نفسه وكيفية التعاطي معه، مما يدل على مدى تواضع الإجراءات والإمكانات الداعمة للمناخ الاستثماري والمتغيرة مع المعطيات الدولية، وقد تراوحت القيم كالتالي:

أ- أعلى مكانة بلغتها سوريا بين الدول على قائمة مؤشر الحرية الاقتصادية كانت في المرتبة 136 في عام 2005، وأدنىها في المرتبة 152 في عام 2001.

ب- أعلى مكانة بلغتها سوريا بين الدول على قائمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية كانت في المرتبة 62 في عام 2001، وأدنىها في المرتبة 68 في عام 2004.

ت- أعلى مكانة بلغتها سوريا بين الدول على قائمة دليل التنمية البشرية كانت في المرتبة 106 في عام 2005، وأدنىها في المرتبة 110 في عامي 2001 و 2003.

ث- أعلى مكانة بلغتها سوريا بين الدول على قائمة مؤشر الشفافية ومدركات الفساد كانت في المرتبة 69 في عام 2003، وأدنىها في المرتبة 142 في عام 2007.

2- يمكننا تفسير تأرجح قيم المؤشرات السابقة واختلاف ترتيب سوريا على قوائمها من خلال العناصر التي يتضمنها كل مؤشر على حدا، حيث:

أ- لم تتحسن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية التي تعد أساس الاستثمار رغم الدرجة الجيدة التي حققتها مؤشر السياسة المالية الناجمة عن تخفيض الضرائب، ورغم إصدار مجموعة من التعليمات والقوانين الناظمة للاستثمار في عام 2007، بسبب تدني قيمة مؤشر السياسة النقدي وحرية الاستثمار، وخاصة الجوانب المتعلقة بسعر الفائدة والصرف والبنوك الخاصة وحرية تحويل الأموال وحرية الاستثمارات.

ب- تأرجحت قيم مؤشرات المخاطر القطرية صعوداً وهبوطاً وبدرجات طفيفة أيضاً، حيث:

- تناقصت قيمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية حتى وصلت في عام 2006 إلى قرابة 67.5% بعد أن كانت 71.5% في عام 2001.

- يُفسر ارتفاع قيمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية في عام 2001 إلى بداية مسيرة التطوير والتحديث التي

- شهتها سورية، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته في الفترة الماضية.
- لم تترك حرب العراق في عام 2003 تأثيراً كبيراً على قيمة المؤشر في سورية مقارنة بالآثار الكارثية التي تخلفها الحروب على دول الجوار المعنية بها، فتراجعـت قيمة المؤشر بمقدار درجة ونصف فقط.
- رغم ما حمله العام 2005 من إيجابيات على الصعيدين السياسي والاقتصادي ابتداءً من إعادة التمثيل الدبلوماسي مع العراق الشقيق، وإسقاط جزء من الديون الروسية على سورية، وصولاً إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الآثار السلبية الناجمة عن جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وتزايد تأزم الوضع في العراق وفلسطين، والعمل على مشروع فرض عقوبات أمريكية على سورية، أسهموا جميعاً في ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة، وارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم امتصاص الزيادة في معدل النمو الحقيقي، وامتصاص آخر مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع العديد من الدول العربية والأجنبية الصديقة، وبُضاف عليها حرب تموز في القطر العربي اللبناني المجاور لسوريا، مما شكل مجموعة من العوامل المؤدية إلى استمرار تراجع قيمة المؤشر في عام 2006 أيضاً.
- إن قيمة مؤشر اليورميـني وال Kovas للمخاطر القطرية ظهرـان بوضوح أثر الأحداث الدولية المحيطة بـسوريا، والمتمثلة في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وتواترات الأحداث المرافقة لها، وهو ما يتجلـى من خلال انتماء سورية وفقاً لمـؤشر kovas إلى مجموعة الدول التي قد تؤدي فيها التقلبات الاقتصادية والتواترات السياسية إلى تدهور أكثر سوءاً في سجل السداد عـما هو عليه (C)، ويتجـلى أيضاً من خلال رصـيد متواضع جداً على مؤشر اليورميـني للمخاطر القطرية.
- ثـ- تعكس قيمة مؤشرات الشفافية ومـدرـكـات الفساد - رغم انخفـاض درجة الوثـوقـية بها للأسباب التي سوف نورـدهـا لاحقاً- مـظـاهـرـ تـفـشـيـ الفـسـادـ فيـ سـورـياـ إـلـىـ درـجـةـ ماـ،ـ ماـ يـجـعـلـ تـرـتـيبـهاـ عـلـىـ سـلـمـ المـؤـشـرـ بـيـنـ الدـوـلـ فـيـ تـرـاجـعـ مستـمرـ،ـ كـمـاـ هـوـ الـحـالـ فـيـ بـيـانـاتـ عـامـ 2007ـ وـالـتـيـ بـلـغـتـ 24%ـ وـجـعـلـتـ تـرـتـيبـ سـورـياـ بـيـنـ الدـوـلـ 138ـ ضـمـنـ تـرـتـيبـ الدـوـلـ الـمـكـرـرـ،ـ أـيـ تـرـتـيبـهاـ بـيـنـ الدـوـلـ حـسـبـ وـرـودـهـ يـأـتـيـ بـالـمـرـتـبـةـ 142ـ مـنـ أـصـلـ 180ـ دـوـلـ،ـ وـلـعـلـ السـبـبـ الـأـبـرـزـ فـيـ هـذـاـ التـرـاجـعـ فـيـ مـدـرـكـاتـ الـفـسـادـ رـغـمـ الإـشـهـارـ العـلـنـيـ عـلـىـ مـكـافـحتـهـ يـكـمـنـ فـيـ تـرـاجـعـ دـورـ الـقـطـاعـ الـعـامـ،ـ وـازـدـيـادـ أـعـمـالـ الـرـوـتـينـ وـالـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ الـإـدـارـيـةـ،ـ وـتـأـخـرـ الـقـضـاءـ فـيـ سـرـعـةـ الـفـصـلـ فـيـ الدـعـاوـيـ وـلـاسـيـماـ الـقـضـائـاـ الـمـالـيـةـ وـالـتـجـارـيـةـ عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوصــ.
- جـ- لا يمكنـناـ اعتـبارـ قـيمـةـ مـؤـشـراتـ الشـفـافـيـةـ وـمـدـرـكـاتـ الـفـسـادـ مـعـبرـةـ بـدـقـةـ عـنـ الـوـاقـعـ الـاـسـتـثـمـاريـ فـيـ سـورـياـ،ـ رغمـ ماـ يـرـوجـهـ بـعـضـهـمـ مـنـ تقـشـيـ بـعـضـ مـظـاهـرـ الـفـسـادـ الـإـدـارـيـ وـالـرـشـيـ،ـ وـالـسـبـبـ فـيـ ذـلـكـ يـمـكـنـناـ إـرـجـاعـهـ إـلـىـ:
- طـبـيعـةـ وـمـضـمـونـ الـاستـيـانـاتـ الـتـيـ يـقـومـ عـلـيـهاـ هـذـاـ المـؤـشـرـ،ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـآـلـيـةـ الـتـيـ يـتـبعـهاـ مـرـوجـوـ هـذـاـ المـؤـشـرـ لـتـحـقـيقـ أـهـدـافـهـ الـمـتـمـثـلـةـ فـيـ تـحـقـيقـ رـقـيـ الـمـجـتمـعـ وـتـطـوـرـهـ،ـ وـرـفـعـ الـكـفـاءـةـ الـإـنـتـاجـيـةـ لـلـفـردـ وـالـمـجـتمـعـ،ـ وـرـفـعـ مـسـتـوىـ الـإـحـسـاسـ بـالـمـسـؤـولـيـةـ،ـ وـتـعـزـيزـ الـمـحـاسـبـةـ مـنـ قـبـلـ الـأـفـرـادـ أوـ الـوـحدـاتـ الـتـيـ يـعـمـلـونـ فـيـهاـ.
- إنـ عـدـدـ الـمـسـوـحـاتـ وـالـاـسـتـيـانـاتـ الـتـيـ شـمـلتـ سـورـياـ كـانـتـ قـلـيلـةـ مـقـارـنـةـ بـغـيرـهاـ مـنـ الدـوـلـ،ـ حيثـ بلـغـتـ فـيـ عـامـ 2004ـ وـ2005ـ خـمـسـةـ مـسـوـحـاتـ،ـ وـفـيـ عـامـ 2006ـ ثـلـاثـةـ مـسـوـحـاتـ،ـ وـفـيـ عـامـ 2007ـ أـرـبـعـ مـسـوـحـاتـ فـقـطـ،ـ بـيـنـماـ بلـغـ عـدـدـ الـمـسـوـحـاتـ فـيـ مـصـرـ فـيـ عـامـ 2005ـ نـسـعـةـ مـسـوـحـاتـ،ـ وـفـيـ عـامـ 2007ـ سـبـعـةـ مـسـوـحـاتـ^[11].
- لمـ يـتـمـ إـدـرـاجـ سـورـياـ عـلـىـ قـوـائـمـ هـذـاـ المـؤـشـرـ إـلـاـ فـيـ السـنـوـاتـ الـأـخـيـرـةـ مـنـ إـعـادـهـ.
- أـصـبـحـ المـؤـشـرـ فـيـ عـامـ 2006ـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ بـيـانـاتـ عـامـيـنـ مـتـالـيـنـ فـقـطـ بـدـلـاـ مـنـ بـيـانـاتـ ثـلـاثـةـ أـعـوـامـ كـمـاـ كـانـ.

في الأعوام السابقة.

ح- إن تأرجح قيمة دليل التنمية البشرية في سوريا يتعلّق بالدرجة الأولى بمتوسط نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي والدخل القومي، حيث تدني مؤشر متوسط الدخل الفردي بمقدار أكبر من ارتفاع قيمة مؤشري العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل الالتحاق بالمدارس.

خ- إن طبيعة سوريا باعتبارها دولة ذات اقتصاد يتسم بنوع من التبدل والتغيير وفقاً للظروف الدوليّة، دون أن ينتمي في الفترات الماضية إلى نهج معين، يعكس نوعاً ما على مدى توافر بيانات دولية تشير إلى تكوين الثروات وتجميعها وتوزيعها ومقدار الاستفادة منها، مما يفسّر عدم وجود سوريا على قائمة المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الذي تصدره مؤسسة للشؤون المالية تابعة لصحيفة العالم الأمريكية، وهيّمن بمكونات الثروات في اقتصاديات البلدان التي يتعامل معها^[14].

ثالثاً: التحليل الإحصائي لقيم المؤشرات الدوليّة للاستثمار:

لإثبات الفرضيات الواردة في البحث وتحليل العلاقة بين المؤشرات السابقة استخدمنا برنامج SPSS الإحصائي، وفيما يلي بعض خصائصها ونتائجها:

أ- لا يمكننا الاعتماد على الدلالة الإحصائية لقيم مؤشر الشفافية الدوليّة، لعدم توفر بيانات كافية تتوافق وبافي المؤشرات التيتناولها في البحث خلال الفترة المدروسة.

ب- من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 2 نلاحظ أن اختبار المتوسطات يشير إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في جميع المؤشرات باستثناء اختبارات متوسطي قيم مؤشر المخاطر القطرية ودليل التنمية البشرية، حيث تظهر نتائج هذا الاختبار عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بينهما.

الفرضية الابتدائية: لا يوجد اختلافات جوهرية بين متوسطي المؤشرات خلال الفترة المدروسة في سوريا.

$$H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$$

الفرضية البديلة: يوجد اختلافات جوهرية بين متوسطي المؤشرات خلال الفترة المدروسة في سوريا.

$$H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$$

الجدول رقم (2) نتائج اختبار فرضيات المتوسطات

نتيجة اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة (0.05)	احتمال الدلالة باتجاهين	درجات الحرية	قيمة الاختبار	المتوسطات
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.00006	6	9.94	مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر المخاطر القطرية
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.005	4	5.6	مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر الشفافية الدوليّة
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.00002	5	16.45	مؤشر الحرية الاقتصادية - دليل التنمية البشرية
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.0001	5	10.78	مؤشر الحرية الاقتصادية - الاستثمار بالأسعار الثابتة
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.0000	4	21.70	مؤشر المخاطر القطرية - مؤشر الشفافية الدوليّة
<u>نقبل الفرضية الابتدائية</u>	<u>.486</u>	5	.75	<u>مؤشر المخاطر القطرية - دليل التنمية البشرية</u>

نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.0001	5	10.78	مؤشر المخاطر القطرية - الاستثمار بالأسعار الثابتة
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.0003	3	20.60	مؤشر الشفافية الدولية - دليل التنمية البشرية
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.001	3	16.01	مؤشر الشفافية الدولية - الاستثمار بالأسعار الثابتة
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.0001	5	10.78	دليل التنمية البشرية - الاستثمار بالأسعار الثابتة

ت- تشير قيم معاملات الارتباط الواردة في الجدول رقم 3 أيضاً إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المؤشرات السابقة بما فيها قيم الاستثمارات العالمية في سوريا، وهي بالنسبة لقيم مؤشرات الحرية الاقتصادية ودليل التنمية البشرية والاستثمار تأخذ الاتجاه نفسه(الاتجاه الموجب)، بينما تأخذ الاتجاه المعاكس بالنسبة إلى قيمة مؤشر المخاطر القطرية، بحيث يمكننا القول بأن قيمة الاستثمارات في سوريا تزداد بازيداد قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية ودليل التنمية البشرية، وتتناقص بازيداد قيمة مؤشر المخاطر القطرية، وهو ما تؤكد أيضاً اختبارات معنوية معامل الارتباط المبينة في الجدول التالي رقم 4.

الفرضية الابتدائية: معامل الارتباط لا يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: معامل الارتباط يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_1 : \rho \neq 0$

الجدول رقم (3) نتائج اختبار معنوية معامل الارتباط

نتائج اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة 0.01	احتمال الدلالة باتجاهين	عدد المفردات	قيمة معامل الارتباط	معاملات الارتباط
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.002	7	-.942	مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر المخاطر القطرية
نقبل الفرضية الابتدائية	.844	5	-.123	مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر الشفافية الدولية
نقبل الفرضية الابتدائية	.012	6	.909	مؤشر الحرية الاقتصادية - دليل التنمية البشرية
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.006	6	.938	مؤشر الحرية الاقتصادية - الاستثمار بالأسعار الثابتة
نقبل الفرضية الابتدائية	.269	5	.616	مؤشر المخاطر القطرية - مؤشر الشفافية الدولية
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.006	6	-.935	مؤشر المخاطر القطرية - دليل التنمية البشرية
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.005	6	-.939	مؤشر المخاطر القطرية - الاستثمار بالأسعار الثابتة
نقبل الفرضية الابتدائية	.469	4	-.531	مؤشر الشفافية الدولية - دليل التنمية البشرية
نقبل الفرضية الابتدائية	.406	4	-.594	مؤشر الشفافية الدولية - الاستثمار بالأسعار الثابتة
نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة	.008	6	.924	دليل التنمية البشرية - الاستثمار بالأسعار الثابتة

ث- كما تؤكد اختبارات الاستقلالية بين قيم المؤشرات الدولية للاستثمار وقيم الاستثمارات الواردة بالجدول رقم 4 على استقلالية كل مؤشر من المؤشرات السابقة عن التأثير على الاستثمارات بشكل مفرد. فيما يلي خطوات اختبار فرضيات استقلالية المؤشرات السابقة:

الفرضية الابتدائية: قيمة الاستثمارات لا تعتمد على قيمة المؤشر (مستقلة عن قيمة المؤشر).

الفرضية البديلة: قيمة الاستثمارات تعتمد على قيمة المؤشر (غير مستقلة عن قيمة المؤشر).

الجدول رقم (4) اختبارات الاستقلالية

نتيجة اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة (0.01)	عدد بيانات المؤشر	احتمال الدالة باتجاهين	درجات الحرية	قيمة المؤشر	
نقبل الفرضية الابتدائية	6	.224	25	30	مؤشر المخاطر القطرية والاستثمار
نقبل الفرضية الابتدائية	6	.224	25	30	مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار
نقبل الفرضية الابتدائية	4	.261	3	4	مؤشر الشفافية الدولية والاستثمار
نقبل الفرضية الابتدائية	6	.263	15	18	مؤشر دليل التنمية البشرية والاستثمار

ج- إن تمثل العلاقة السابقة بين المؤشرات الدولية للاستثمار وارتباطها بالاستثمار تم من خلال معطيات مؤشر المخاطر القطرية فقط، حيث معامل الارتباط قوي وفعال، ومعامل التحديد المصحح يشير إلى أن 99% من متغيرات الاستثمار في الفترة السابقة تخضع لتأثير مؤشر المخاطر القطرية، والعلاقة الارتباطية بينهم تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = 2203646 - 27988 X$$

حيث: Y تعبر عن الاستثمار، X تعبر عن قيمة مؤشر المخاطر القطرية.

وتشير اختبار فعالية تمثل المتغيرات في المعادلة السابقة (الثابت الحر والميل) إلى أنها ذات دلالة إحصائية تعبّر بشكل فعال عن ظاهرة التمثيل السابقة، بما يشير إلى نقصان قيمة الاستثمارات بما يقارب 27988 مليون ليرة سورية كلما زادت قيمة مؤشر المخاطر القطرية بمقدار درجة واحدة. والجدولان التاليان رقم 5 و 6 يظهران بعض دلالات هذا التمثيل:

الجدول رقم (5) Model Summary(b)

اختبار دورين واتسون	الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
1.054	3317.461	.991	.994	.997	1

ملحوظة: المعطيات خاصة بمعادلة تمثل الاستثمار بالأسعار الثابتة وقيم المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول رقم (6) Coefficients(a)

احتمال الدالة الاختبار	قيمة الميل	المعاملات المعيارية معلمة الميل	المعاملات التقديرية		النموذج
			خطأ المعياري	قيم الأمثل (B)	
.002	21.168		104104.885	2203645.818	الثابت الحر
.003	-18.445	-.997	1517.371	-27988.285	مؤشر المخاطر القطرية

Dependent Variable: الاستثمار بالأسعار الثابتة

اختبار ثوابت معادلة التمثيل (الثابت الحر والميل):

الفرضية الابتدائية: إن معلمة التمثيل تساوي الصفر. $H_0: B=0$

الفرضية البديلة: إن معلمة التمثيل تختلف كلياً عن الصفر. $H_1: B \neq 0$

نتيجة الاختبار لكلٍ من الثابت والميل: إن القيم المحسوبة لاحتمال الدالة هي على التوالي 0.003-0.002

وهي أصغر من مستوى الدالة المحدد $\alpha = 0.05$ لذلك نقبل الفرضية البديلة.

ح- كما نلاحظ أيضاً من الجدول رقم 7 أن قيمة دليل التنمية البشرية المستبعد من حساب معادلة التمثيل يشير إلى معايير ارتباط جزئي قوي يبلغ 0.955، لكنه ليس ذا دلالة إحصائية في تمثيل المعادلة السابقة لذلك تم استبعاده من حسابها.

الجدول رقم (7) مؤشرات المعاملات المستبعدة من معادلة التمثيل

المعطيات خاصة بمعادلة تمثيل الاستثمار بالأسعار الثابتة وقيم المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	المتغيرات	المؤشرات	المعلمة المعيارية للمتغير	قيمة الاختبار	احتمال الدلالة	معامل الارتباط	إحصائيات التعدد الخطى	معامل الارتباط المتعدد
مؤشر الحرية الاقتصادية	1	.72	-.321	.774	-.348	-.348	.135	
مؤشر الشفافية الدولية	2	-.023	-.248	.845	-.241	-.241	.662	
دليل التنمية البشرية	3	.217	3.237	.191	.955	.955	.114	

ملاحظة: المعطيات خاصة بمعادلة تمثيل الاستثمار بالأسعار الثابتة وقيم المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

- خ- لم يتم إجراء اختبار لقيمة مؤشر دورين واتسون لأن البيانات قليلة ولا تتحقق القيم المعيارية لهذا الاختبار.
- د- لو قمنا باستبعاد قيمة مؤشر الشفافية الدولية من أصل الحسابات الإحصائية لحصلنا على معادلة تمثل تشير إلى مؤشر الحرية الاقتصادية فقط، لكن الثابت الحر فيها غير معنوي، ومدى تمثيلها لتغيرات الاستثمار أقل من المعادلة السابقة، مما يشير إلى الأثر الضمني الكبير لباقي المؤشرات، لذلك لم نقم بإدراجها واكتفينا بالإشارة إليها فقط.
- ذ- إن علاقة المؤشرات السابقة إحصائياً بالاستثمار، تشير إلى الارتباط القوي بين قيمة مؤشر المخاطر القطرية والمؤشرات الأخرى، واتجاهه السالب، وعدم وجود اختلافات جوهرية بين قيمة مؤشر المخاطر القطرية وقيمة دليل التنمية البشرية، ووجود هذه الاختلافات مع قيم المؤشرات الأخرى، واستقلاليتها بشكل مفرد عن التأثير على الاستثمار، يفسر قيمة معامل الارتباط الجزئي القوي لدليل التنمية البشرية، ويشير في الوقت نفسه إلى قوة التأثير الضمني لجميع المؤشرات بما فيها المؤشرات المستبعدة من معادلة التمثيل، والمؤشرات غير الدالة في الحساب الإحصائي -كمؤشرات الكوفاس والبيورمياني للمخاطر القطرية، وبباقي المؤشرات التي لا تتواجد سورية على قوائمها المعلنة- على الاستثمار في سورية خلال الفترة المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

- إن الحرية الاقتصادية والافتتاح اللذين تسعى إليهما سورية، موجهان بالدرجة الرئيسية لدعم الجانب الاجتماعي والإنساني، ومن ثم تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبنت نهجه، لذلك فإنه يتوجب علينا:
- 1- الاعتماد على المؤشرات الدولية في تقييم مدى تحسن المناخ الاستثماري في سورية.
 - 2- تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين صورة الوضع الاقتصادي لسوريا في الخارج من خلال تحسين قيمة المؤشرات الدولية للاستثمار، ومن ثم تحسين موقع سورية بين هذه الدول على سلم ترتيب هذه المؤشرات.
 - 3- الإسراع في تنفيذ الإصلاحات التي تقوم بها سورية انطلاقاً من سن وتعديل القوانين والتشريعات، وصولاً إلى تسريع إنجاز سوق الأوراق المالية، وما يرافقها من بعض المشاريع الداعمة لها، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية.

4- تبني معايير محلية للإصلاح الاقتصادي والافتتاح ومكافحة مظاهر الرشا والفساد، تتوافق مع معايير المنظمات الدولية ذات المصداقية الجيدة بين شعوب العالم.

وفي الختام، إن تحسين موقع سوريا بين دول العالم في مجال جذب الاستثمار، ومن ثم زيادة الاستثمارات، يتطلب العمل على زيادة درجة الشفافية في التعامل مع البيانات المطلوبة بالاستناد إلى دقة الرقم الإحصائي المعبّر عنها، كما يعتبر الإسراع في إقرار حكومة الكترونية أحد أبرز الحلول المقترحة لمواجهة التعقيدات الإدارية والروتين، ومحاربة الفساد، ومن ثم جذب المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار.

المراجع:

- ¹ الكفري، مصطفى. مناخ ومحفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية. ورقة عمل. مؤتمر البحرين. 2006.
- ² بيطار، منى. الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق. 2004.
- ³ إسماعيل، محمد. محرز. انعكاسات قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية وتعديلاته. أطروحة ماجستير. جامعة تشرين. اللاذقية. سورية. 2002.
- ⁴ عبد اللطيف، رامي. دراسة آثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية. أطروحة ماجستير. جامعة تشرين. اللاذقية. سورية. 2003.
- ⁵ 28/10/2008. <<http://www.mafhoum.com/syr/ar/current.html>>
- ⁶ Index of Economic Freedom. 20/09/2008. <www.heritage.org>.
- ⁷ The Composite Country Risk Index. 22/09/2008 <www.prsgroup.com>.
- ⁸ The Country Risk Rating. 22/09/2008 <www.euromoney.com>.
- ⁹ The Country Ranking By Risk Category. 22/09/2008 <www.cofaceratung.com>.
- ¹⁰ HDR. 25/09/2008 <www.hdr.undp.org>.
- ¹¹ Transparency International. 5/10/2008 <www.transparency.org>.

- ¹² Un. *Economic Report On Africa* 2006. 110.
- ¹³ د. فارس، علي. محمود؛ المنصوري، محمد. عبد الله. عوامل جذب وعوامل طرد الاستثمار الأجنبي في واقع الاقتصاد الليبي. المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى. ليبيا. 2006. ص.8.
- ¹⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.
- تقرير عام 2001 ص¹⁰⁰. تقرير عام 2003، 77-29. تقرير عام 2004، 40-27.
- تقرير عام 2005 ص²⁶-⁶¹-¹⁴⁷-¹⁶⁴. تقرير عام 2006 ص²⁰⁷. تقرير عام 2007 2007 ص 32-240.
- ¹⁵ المكتب المركزي للإحصاء. نتائج المسح الميداني للاستثمار الأجنبي في سوريا. 2005.
- ¹⁶ المواد 2-3-14-15-50-71-131-132 من دستور الجمهورية العربية السورية.
- ¹⁷ منشورات المكتب المركزي للإحصاء:
- 1- المجموعات الإحصائية. لعام 2000. النسخة الالكترونية. الجداول 13/15
- لعام 2003. النسخة الالكترونية. الجداول 13/15
- لعام 2005. النسخة الالكترونية. الجداول أرقام 1/9، 16/43، 9/16، 15/7، 7/1، 3/8، 10/2.
- لعام 2006. النسخة الالكترونية. الجدول رقم 37/16.
- لعام 2007، النسخة الالكترونية الجداول رقم 10/2، 4/3، 7/3، 7/1.
- لعام 2008، النسخة الالكترونية الجداول رقم 8/3، 16/43، 1/9.
- 2- التعداد العام للسكان عام 1994. النسخة الالكترونية. الجدول رقم 5.
- 3- مخرجات الطلب على القوة العاملة. 2005. النسخة الالكترونية. الجداول 3/5، 3/3، 3/7.
- ¹⁸ ورد مضمون هذا التصريح في بحث للدكتور فضلي، عابد. واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991. مجلة جامعة دمشق. سورية. المجلد 17. العدد 2. 2001. 129.
- ¹⁹ بيانات من مكتب الاستثمار.
- ²⁰ . WWW.ITU.INT 2008 /09/25 الاتحاد الدولي للاتصالات.
- State Planning Commission UNDP. *National Millennium Development Goals Report Of The Syrian Arab Republic*. Damascus. Syria. 2003. 39.
- ²¹ الحوراني، محمود. مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنفدي في سورية، مجلة جامعة تشرين. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 27. العدد 2. 2005. 42.
- ²² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 1998، 306.
- ²³ الأمم المتحدة. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2002-2003. تقرير دولي. 23.
- ²⁴ الليثي، هبة؛ أبو إسماعيل، خالد. الفقر في سورية 1995-2004. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. 40. 2005.
- ²⁵ هيئة تخطيط الدولة. التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية. سورية. 2005. 26.
- ²⁶ هيئة تخطيط الدولة. الخطة الخمسية العاشرة في الجمهورية العربية السورية. 22-23.

-
- ²⁷ إسماعيل، فؤاد. *بنياميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سوريا*. أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد. فرع السكان. جامعة حلب. 2005. مجموعة صفحات ¹⁹⁷⁻²⁰⁸. 192.
- 28 The doing business Index. 10/10/2008. <www.doingbusiness.org>.
- ²⁹ د.شacker، عبد الحميد. *عصر الصورة*. مجلة عالم المعرفة. العدد ³¹¹. المجلس الوطني للثقافة والفنون. الكويت. 127. 2004
- ³⁰ الريبيعي، فلاح. خلف علي. *أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية*. مجلة العلوم الإنسانية. موقع الكتروني. العدد رقم 23 تموز. 2005. www.ulm.nl/a219.html2008/09/20.
- ³¹ هيئة الاستثمار السورية. *تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سوريا لعام 2007*, 2008, 13.